

صوت تركستان

العدد الثامن والثلاثون | فبراير 2021

مجلة إخبارية شهرية



أمريكا، كندا وهولندا أقروا أن الصين ترتكب إبادة جماعية في تركستان الشرقية



جمهورية تركستان الشرقية للصحة والتنمية
شعبي توركستان ئاخبارات ۋە مېديا جەمئىيىتى



TURKISTAN1933



ISTIQLALTVAR



EASTTURKISTANN



TURKISTAN.ALSHARQIA



فيديوهات مفبركة.. هكذا ترهب الصين ناشطي الأويغور في الخارج عبر أقاربهم

المصدر: uhrp، محمد الجنون 28.02.2021، أخبار الآن | الصين - (وكالات)

اعتمدت نظرية "التأطير الإعلامي"، إذ أن ما تريد إظهاره هو الجانب الإيجابي من الصورة، في حين أن الجوانب الأخرى مخفية.

توصيف "التأطير الإعلامي" .. الصين تبرز الصورة التي تريدها في حين أن الحقائق الأخرى مخفية

ولهذا، فإن الصين تعتمد الأكاذيب عبر هذه الفيديوهات وتريد تصوير حياة الأويغور بأنها جيدة وعلى ما يُرام، في وقت تكشف الكثير من التقارير والشهادات عن فظاعة الحياة التي يعيشها أبناء الأويغور في شينجيانغ في الاغتصاب والتعقيم القسري والإضطهاد وتقييد الحريات الدينية.



صورة من أحد الفيديوهات لشخص من الأويغور يطالب شقيقه بعدم تحطيم ما وصفها بـ"الحياة الجميلة"

المصدر: موقع hongkongfp



رجل من الأويغور في فيديو أصدرته الحكومة الصينية، يتوجه إلى إحدى السيدات بالقول: لا أعرف لماذا ستختلق مثل هذه القصص عنا، المصدر: موقع hongkongfp



حملة الصين ضد الأويغور تتفاقم في تركستان الشرقية، وقد ظهرت تقارير خطيرة عن الإعتقالات الجماعية والتعقيم القسري والإغتصاب المنهجي

معاناة أبناء الأويغور مستمرة.. الصين تُرهب الناشطين في الخارج تتواصل معاناة أبناء أقلية الأويغور في منطقة تركستان الشرقية، إذ يعيش هؤلاء في ظلّ القمع والاضطهاد الذي تفرضه حكومة بكين ضدهم.



في الواقع، فإن حملة الصين ضد الأويغور تتفاقم في تركستان الشرقية، وقد ظهرت تقارير خطيرة عن الاعتقالات الجماعية والتعقيم القسري والاضطهاد المنهجي.

ويعتقد الأشخاص الفارون من تركستان الشرقية أن أقاربهم هناك يواجهون قيوداً كبيرة، كما أن التواصل فيما بينهم تقابله الكثير من الصعوبات.

ووسط ذلك، فإن الكثير من المعلومات تصل إلى أولئك الذين تركوا تركستان الشرقية، وتفيد بأن أقاربهم وأصدقاءهم وأفراد عائلاتهم قد تم احتجازهم في مراكز الاعتقال. وفي حين أن الصين لا تستجيب ولا تُظهر أي تعاطٍ إيجابي بشأن الكشف عن مصير هؤلاء، فإنّ أبناء الأويغور في الخارج يبادرون إلى تنفيذ حملات واسعة، معتقدين أن الضغط الدولي قد ينقذ أحياءهم.

الصين تعتمد نظرية "التأطير الإعلامي" .. تلميع لصورتها وترهيب لناشطي الأويغور في الخارج

وفي الواقع، فإنّ السلطات الصينية أطلقت منذ أوائل العام 2019 مقاطع فيديو لأشخاص من الأويغور وهم يمارسون أعمالهم اليومية، كما أظهرت أيضاً أولئك الذين قيل أنهم أصبحوا في عداد المفقودين. وبشكل أساسي، فإن هذه الفيديوهات تأتي موجّهة إلى الأشخاص الذين ينفذون الحملات في الخارج، وتهدف السلطات الصينية من خلال تلك المقاطع التي يجري نشرها، إلى تكذيب إدعاءات الناشطين الأويغور بشأن أقاربهم.

وفي حقيقة الأمر، فإنّ الفيديوهات التي نشرتها الحكومة الصينية للأويغور هدفها الأول والأساس ترهيب الناشطين في الخارج والضغط عليهم من خلال أقاربهم لوقف حملاتهم. ففي حال نظرنا إلى الصورة، فإنّ الحكومة الصينية تصوّر أبناء الأويغور على أنهم يعيشون بشكل طبيعي ولا قيود مفروضة عليهم، إلا أن الواقع خلف الإطّار الذي وضعتهُ سلطات الصين مختلف تماماً، وفي سلسلة من الفيديوهات، يعارض العديد من الأويغور الأنشطة التي يمارسها أقاربهم في الخارج، ويقولون أنهم يعيشون حياة جيدة ويطالبون بعدم اختلاق قصص بشأنهم.

ومن دون أي شك، فإن هذه الفيديوهات التي أنتجتها الصين



يقول أحد الأشخاص في أحد الفيديوهات أن التطور
السريع للصين صدم العالم بأسره
المصدر: uhrp



صورة من فيديو لأحد الأشخاص يقول أنه بصحة جيدة
المصدر: uhrp

قتل وسجن وتعذيب.. مشاهد "عادية" في حياة مواطنين من
الأويغور

المشهد الأول.. طفولة الأويغوري لا تشكل أي فارق في
وساوس آلة القمع الصينية في ليلة صيفية من شهر مايو/أيار
عام 1994، كان محمد أمين صاحب الـ14 عاما يلعب مع أصدقائه
قرب منزلهم في منطقة الختل التاريخية في تركستان الشرقية،
قبل أن يأتيه صوت سيارات الشرطة، التي ربما لم يتخيل للحظة
أنها جاءت من أجله.



رمن أحد مقاطع الفيديو التي أنتجتها الحكومة الصينية..
عائلة من الأويغور تقول أنها تعيش حياة سعيدة،
المصدر: uhrp



إضطهاد علماء بارزين في شينجيانغ (تركستان الشرقية)



التظاهر على إعتقال الإمام عابدين أيوب وسجناء رأي آخرين (من فيسبوك).

عدد الإمتيازات، بما في ذلك الحرية الدينية، يمكن للمرء أن يتمتع في منطقة الأويغور. كيف يمكنك أن تفسر حقيقة أنه حتى من يُطلق عليهم الزعماء الدينيون المعتمدون من الدولة يختفون في مراكز احتجاز مختلفة، حيث ورد أن بعضهم كُلم عليهم بالسجن المؤبد، وتوفي آخرون في الحجز؟

عندما تقوم بتصفية قاعدة بيانات ضحايا تركستان الشرقية من أجل الحصول على وثيقة تشمل فقط ملفات تعريف الأئمة، سوف تحصل على ملف يتكون من حوالي 600 صفحة، ولكن إذا كنت تعتبر أن هذا كثير ضع في إعتبارك أنه لم يتم إبلاغ جميع الحالات إلى قاعدة البيانات، وسيكون من المستحيل تسليط الضوء على جميع الحالات في وقت واحد. ومع ذلك، يجدر محاولة لفت إنتباه العالم إلى بعضها على الأقل، على أمل أن تتوقف قائمة قاعدة البيانات عن النمو في وقت قريب جداً.

الحديث عن الأئمة الأويغور في الإحتجاز، لا يمكن للمرء أن يبدأ دون ذكر الشيخ عابدين أيوب. وهو عالم ديني محترم ومعروف من أتوش كما هو مذكور في

02/17/2021 مارتينا كوكوتكيويكز

تتمثل إحدى إستراتيجيات الحزب الشيوعي الصيني لتدمير هوية الأويغور في شينجيانغ في تحديد وسجن الشخصيات البارزة في الديانة الإسلامية.

الهدف من هذه المقالة، تسليط الضوء على حالات بعض الأفراد، بالإضافة إلى كونها مقدمة لموضوع الإضطهاد الديني في شينجيانغ (تركستان الشرقية)، هو جعلنا ننظر عن كُتب في الإجتاه الذي يتجه إليه عالمنا المتسارع.

مجموعة القراء الذين نسعى إلى إهتمامهم بشكل خاص هم أولئك القادمين من الأماكن التي تعتبر فيها الحرية الدينية واحدة من أبسط حقوق الإنسان وحيث يحظى الزعماء الدينيون باحترام كبير. وفي حين أن معظم العالم اليوم يستطيع أن يقرر بحرية عقيدتهم، وإذا كان الأمر كذلك، من وكيف يعبد، في بعض الأماكن، يُعذب الناس ويقتلون بسبب دراستهم وتعليمهم الدين، وأحياناً فقط لأنهم يصلون. وعلاوة على ذلك، فإن المرافق التي يدرسون فيها ويمارسون فيها صلاتهم مع زملائهم المصلين، تحظى بالموافقة رسمياً، وإضفاء الشرعية عليها، من قبل نفس النظام الذي يضطهدهم. هكذا يصبح ما لا يمكن تصويره حقيقة في المناطق التي يحكمها الحزب الشيوعي الصيني.

في معظم الدول الكاثوليكية مثل بولندا، إلى حد أنه يتم دراستها من قبل البعض مثل علماء الدين حتى لو لم يكن لديهم أي خبرة أكاديمية في الدين (وهذا ينطبق على سبيل المثال على بعض الرهبان). يتم التعبير عن آرائهم، أينما ظهرت، ويتم التعامل معها باحترام، حيث تعتبر الطريقة التي يعيشتون بها حياتهم مقدسة. وفي أماكن أخرى، مثل المغرب ذي الأغلبية المسلمة، هناك تقليد لتقاسم الطعام وما إلى ذلك مع أئمة المساجد المحلية، مع الإعراف بأنهم نادراً ما يكون لديهم أي دخل ملموس.

ولكن في الصين، حيث نشهد الحرب على الأديان، يمكنك أن تفقد حياتك أو على الأقل قضاء سنوات طويلة في السجن لمجرد الصلاة في الأماكن العامة. وهذا ينطبق على البلاد بأسرها، ولكن ما يجري مؤخراً في تركستان الشرقية ليس فصلاً قاسياً آخر من فصول هذه الحرب فحسب، بل أيضاً معركة سريلية ضد الفطرة السليمة، وتوجد بالفعل مؤسسات معتمدة من قبل الدولة، حيث يمكن للزعماء الدينيين في المستقبل الدراسة ثم يصبحون أئمة رسميين معتمدين من الحزب الشيوعي الصيني. ومع ذلك، في الواقع هم مجرد بيدق في لعبة تلعبها الصين مع بقية العالم، وربما تهدف إلى تضليل العالم من خلال إظهار

يكن لديه ترخيص لتعليم الدين. ومع ذلك، ما الذي كان يمكن أن يتغير مثل هذا الترخيص لو كان مئات الأئمة "القانونيين" يعانون أيضاً ويموتون أثناء الإحتجاج؟ ماذا يعني، وفقاً للحكومة، أن تكون معلماً دينياً "قانونياً" في الصين؟ وإذا كان جميع الآخرين الذين اختفوا في مرافق احتجاز مختلفة "قانونيين"، فلماذا عوقبوا أيضاً؟ قد يطرح البعض أيضاً السؤال عما إذا كان كونك معلماً غير مرخص يستحق حقاً حكماً بالسجن مدى الحياة، لكنني أعتقد أن هذا السؤال لا ينطبق على رؤية الحزب الشيوعي الصيني للعالم.

هناك العديد من الأسئلة الأخرى التي يجب طرحها، والعديد من الشخصيات الدينية الأخرى التي يمكن عرض قضاياها هنا. هناك مجموعة غير رسمية من النشطاء تركز على جمع البيانات المتعلقة بعلماء الدين والقادة، ونأمل أن تظهر المزيد من الشهادات. وقد خدم الأشخاص المعنيون مجتمعاتهم لفترة طويلة. لقد حان دورنا الآن لإظهار إحترامنا لهم من خلال سرد قصصهم للعالم.

ترجمة/ رضوى عادل



ملفه الشخصي لقاعدة البيانات، يبلغ الآن أكثر من تسعين عاماً. لقد كان بالفعل قرابة التسعين عندما تم القبض عليه في عام 2017. بالنسبة للسلطات لم يكن هناك شيء غير عادي في إتهام هذا الرجل بالتطرف. لا عمره، ولا حقيقة أنه كان إماماً رسمياً للمساجد الرسمية، وكان يُدرس في المؤسسات الإسلامية "الرسمية". ولم يتلق أقاربه في الخارج أي أخبار منه منذ سنوات. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن الشيخ أيوب كان لديه مشاكل صحية كبيرة وآخر الأخبار التي تمكن أقاربه من معرفتها عن دخوله في المستشفى. وغني عن القول إن المرء لن يجد أي خبر يتعلق بأعمال التطرف التي قام بها عابدين أيوب. ولذلك يمكن القول إن "جريمته" الوحيدة كانت أن يكون شخصاً رئيسياً في الحفاظ على التقاليد الدينية للأويغور، ربما مع إضافة صغيرة لوجود أقارب في الخارج (وهو ما يكفي إلى حد كبير للإحتجاج في تركستان الشرقية).

وفي بعض الأحيان، وبكل بساطة، لا يبقى أي أمل. كان ذلك في أغسطس 2020 عندما وصلت أخبار مدمرة عن إمام بارز آخر، محمد أمين يونس من خوتان. وفي ذلك الوقت علمنا بأنه توفي في السجن في وقت سابق من ذلك العام عن عمر يناهز 56 عاماً. وكان محتجزاً منذ 2016.

من الواضح أن الحزب الشيوعي الصيني يستهدف أشخاصاً مثله تماماً. متعلم جيداً، ومحترماً من قبل مجتمعه، وعبارة أخرى، مؤثراً للغاية، وبالتالي خطراً على النظام. وفي حالة محمد أمين يونس، على خلاف قضية عابدين أيوب، لم يُعْط أي سبب رسمي لإحتجازه. وهذا أمر لافت للنظر لأن الرسالة التي تقف وراءها يمكن تفسيرها على أنها "يكفي أن تمارس دينك لتصبح عدونا. ليس علينا أن نشرح أفعالنا تجاه الأمة إلى أي شخص". وسواء كان الأمر أكثر قسوة من وصف أستاذ في التسعين من عمره بأنه متطرف خطير أم لا، فإن التأثير هو نفسه. لقد فقدت الأمة المضطهدة شخصاً آخر كان من الممكن أن يجلب بعض العزاء لبعض شعبه على الأقل.

وبالإنتقال الآن إلى هيرولام تورغون، فإن هذا هو المكان الذي تبلغ فيه السريالية الصينية ذروتها. هذا الإمام من كورغاس، المحتجز منذ عام 2008، يقضي عقوبة السجن المؤبد لأنه كان مدرساً دينياً "غير قانوني". لنفترض أنه لم يكن إماماً معتمداً رسمياً



PROMINENT UYGHUR SCHOLAR DIES IN CHINESE PRISON

Sheikh Memtimin Yunus
was detained by Chinese
authorities in February
2016. He died in prison in
June 2020

إحياء ذكرى الإمام يونس
على تويتر

هل تمارس الصين ضغوطاً على تركيا وتربط لقاحات كورونا بملف الأويغور؟

بقلم / إسماعيل جمال



الأويغور في تركيا خلال وقفة للمطالبة بالإفراج عن أقربائهم المحتجزين في الصين- أرشيف

“

إسطنبول- "القدس العربي": في وقت مبكر، أعلنت تركيا أنها سوف تكون من أوائل الدول التي ستحصل على اللقاح الصيني المضاد لفيروس كورونا، لكنها اليوم تواجه صعوبات في عمليات التسليم ما أثار الشكوك وفتح الباب واسعاً أمام الكثير من التساؤلات أبرزها حول ما إن كانت الصين تمارس ضغوطاً على تركيا وتحاول ربط ملف الأويغور المعقد بلقاحات كورونا.

وسُمح لهم بدخول تركيا، بتعليمات صادرة عن الوزارة". ورغم ذلك، ما زالت المعارضة التركية بتوجهاتها المختلفة توجه اتهامات قاسية للحكومة بالتخلي عن الأويغور الذين يعتبرون من أصول تركية ويتحدثون لغة قريبة منها. وتتزامن اتهامات المعارضة مع تصعيد الأويغور الذين يعيشون في تركيا لتحركاتهم لإبراز قضيتهم للعالم للضغط على الصين من جانب، ولمنع تركيا من تسليم أي منهم للصين حيث يقولون إن بكين تمارس ضغوطاً هائلة على أنقرة لتسليمهم.

ويعيش قرابة 50 ألف من الأويغور في تركيا، نجحوا خلال العقود الماضية في الوصول إليها بطرق مختلفة خاصة في السنوات الأخيرة التي صعّدت فيها الصين من إجراءاتها ضدهم، وفي الأيام الأخيرة نظّموا تظاهرات شبه يومية أمام السفارة الصينية في أنقرة وقنصليتها في إسطنبول للمطالبة بمعرفة مصير أقاربهم في الصين.

وفي ظل هذه المعطيات، تبدو الحكومة التركية أمام خيارات صعبة، فهي من جانب بحاجة إلى أكبر كمية ممكنة من لقاحات كورونا في أقرب وقت، والحفاظ على علاقاتها ومصالحها الاقتصادية المتزايدة مع الصين، ومن جهة أخرى الوقوف بجانب أتراك الأيغور الذين يعتبرون بالنسبة لشريحة واسعة من الشعب التركي قضية وطنية يمكن أن تثير الشارع ضد الحكومة لو ثبت بالفعل أنها سلمت أفراداً منهم للصين.

ورغم ممارسة الصين ضغوطاً أخرى على الحكومة التركية من أجل عدم إبراز ملف الأويغور المتصاعد عالمياً، ما زالت وكالة الأناضول الرسمية ووسائل الإعلام الحكومية المختلفة تبرز بشكل شبه يومي أخباراً وتقارير حول معاناة الأيغور والانتهاكات الصينية ضدهم، وهو ما يظهر بشكل أوضح صعوبة استجابة الحكومة التركية للضغوط الصينية في ملفات معقدة وحساسة بالنسبة للشعب التركي.

ويتوقع أن تواصل الحكومة التركية سياستها المتبعة في السنوات الأخيرة والتمثلة في محاولة الموازنة بين الأمرين وعدم ربط مصير العلاقات التركية الصينية بملف الأيغور وهي سياسة نجحت ولو جزئياً خلال السنوات الماضية، ولا يعرف إلى أي مدى يمكن أن تنجح هذه السياسة خلال الأشهر والسنوات المقبلة.



ويحسب تصريحات سابقة للرئيس رجب طيب أردوغان وزير الصحة فخر الدين قوجه، فإن تركيا سوف تحصل -في المرحلة الأولى- على 50 مليون جرعة من لقاح كورونا الصيني، على أن تتوصل لاتفاقيات جديدة للحصول على كميات أكبر في أقرب وقت ممكن.

وفي نهاية كانون الأول العام الماضي، وصلت أول دفعة من اللقاح الصيني إلى تركيا وبلغت 3 ملايين جرعة، قبل أن تصل الدفعة الثانية تبعاً نهاية كانون الثاني الماضي، حيث تشير التقديرات إلى أن إجمالي ما وصل تركيا حتى الآن لم يتجاوز الـ10 ملايين جرعة من أصل قرابة 50 مليوناً تم الاتفاق عليها بين البلدين.

وهذه الوتيرة في التسليم لا تُشير على الإطلاق على إمكانية أن تصل 100 مليون جرعة لتركيا بحلول نيسان/أبريل المقبل بحسب تصريح سابق لوزير الصحة التركي تحدث فيه لصحيفة محلية عن أن بلاده سوف تستلم 100 مليون جرعة بحلول هذا التاريخ الذي بات قريباً.

وبناء على هذه الأرقام، طرحت المعارضة التركية الكثير من التساؤلات على الحكومة تركزت حول ما إن كانت تتعرض لضغوط صينية لتسليم اللقاحات مقابل الأويغور، وحول ما إن كانت الحكومة التركية قد رضخت بالفعل لبعض الضغوط الصينية المتعلقة بملف الأويغور ومنها تسليم مطلوبين أو عدم ممارسة ضغوط سياسية على بكين لوقف انتهاكاتها ضد الأويغور الأتراك أو الحد من نشاطهم في تركيا.

وعلى الرغم من أن الصين صادقت، مؤخراً، بشكل نهائي على اتفاقية تبادل تسليم المطلوبين مع تركيا، إلا أن الأخيرة ما زالت تماطل حتى اليوم في التوقيع على الاتفاقية التي كان يتوقع أن يصادق عليها البرلمان التركي في يناير/كانون الثاني الماضي، حيث اتهمت بالسابق المعارضة التركية الحكومة بالرضوخ لضغوط صينية للمصادقة على الاتفاقية من أجل تسليم أويغور لبكين، إلا أن الحكومة نفت ذلك، ولم تتمرر الاتفاقية بالفعل حتى اليوم.

وفي تصريح سابق، قال وزير الخارجية التركي مولود جاوش أوغلو إن المصادقة على اتفاقية تبادل تسليم المطلوبين مع الصين "حتى وإن تمت لا تعني أن تركيا سترحل أفراداً من الأويغور للصين"، مشدداً على أنه "ليس من العدل القول إن هذه الاتفاقية هدفها ترحيل هذه الأقلية".

كما نفت تركيا بشكل قاطع تقارير نشرتها صحف دولية عن أنها رحلت عشرات من الأويغور كانوا محتجزين في مراكز الترحيل إلى الصين عبر دولة تالّة هي طاجكستان. وقبل أيام، أصدرت وزارة الداخلية بياناً رسمياً نفت من خلاله إعادة مجموعة من الأويغور إلى الصين، بسبب دخولهم تركيا بجوازات سفر مزورة.

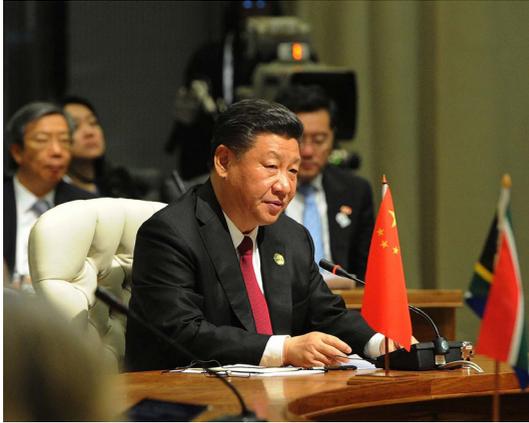
وجاء في بيان دائرة الهجرة التابعة للوزارة: "مزاعم ترحيل أتراك الأويغور إلى الصين لدخولهم (تركيا) بجوازات سفر مزورة عارية عن الصحة"، مشيرة إلى أن المجموعة التي تحدثت عنها منصات التواصل الاجتماعي تضم 11 شخصاً، وصلوا مطار أتاتورك بمدينة إسطنبول في 29 ديسمبر/كانون الأول 2018 و"بعد إجراء التحريات اللازمة بحقهم تبين أنهم من أقلية أتراك الأويغور،

سياسات « شي » الديكتاتورية

والطريق نحو تمزيق الصين

بقلم: د/ عز الدين الورداني

كاتب متخصص في شؤون تركستان الشرقية



صين واحدة ونظامان، ذلك هو مبدأ الصين في محاولتها لاستيعاب هونج كونج ومحاولة توحيد تايوان التي انفصلت عن البر الرئيسي بعد سيطرة الحزب الشيوعي على السلطة في الصين عام 1949م؛ ومن المفترض أن تحترم الصين المبدأ الذي أعلنته وتقدم على سياسات جاذبة تشجع سكان البلدين على الاندماج مع الصين. لكن السياسات الخرقاء العنيفة للحزب الشيوعي الصين، وبالأخص منذ قدوم شي جين بينغ للسلطة عام 2013م واتباعه سياسات عنيفة ديكتاتورية ليس تجاه تايوان وهونج كونج فحسب بل في عموم الصين وفي مناطق الأقليات العرقية بصفة خاصة كالتبت و تركستان الشرقية التي يعرف العالم مدى بشاعة ما يجري بها من انتهاكات ممنهجة تفوق الوصف.

في تعامله مع ملف تايوان نرصد تحركات عديدة تدفع نحو التوتر، في العام 2020م دأبت الصين على إرسال طائراتها الحربية بكثافة نحو مناطق تعرف وسائل الدفاع الجوي التايواني وتكرر ذلك بثلاثة عشر طائرة في 23/1/2021م وذلك في محاولة للضغط على الجزيرة وزعزعة معنوياتها. وقد دفع ذلك تايوان لزيادة ميزانية الدفاع 10% واعتماد خطط واستعدادات للدفاع عن الجزيرة ضد أي هجوم من الصين.

تم رصد زيادة ملحوظة في الهجمات المعرفية على المجتمع التايواني عبر وسائل القرصنة والدعاية والمعلومات المضللة وذلك فيما يعد حربا نفسية تستهدف إضعاف معنويات شعب تايوان ودفعه للتسليم بما تريده الصين من توحيد قسري للجزيرة المتمتعة بالديموقراطية. يضاف إلى ذلك تصريحات "لى كه تشيانج" حول تايوان في دورة البرلمان الصيني 3/2017م.

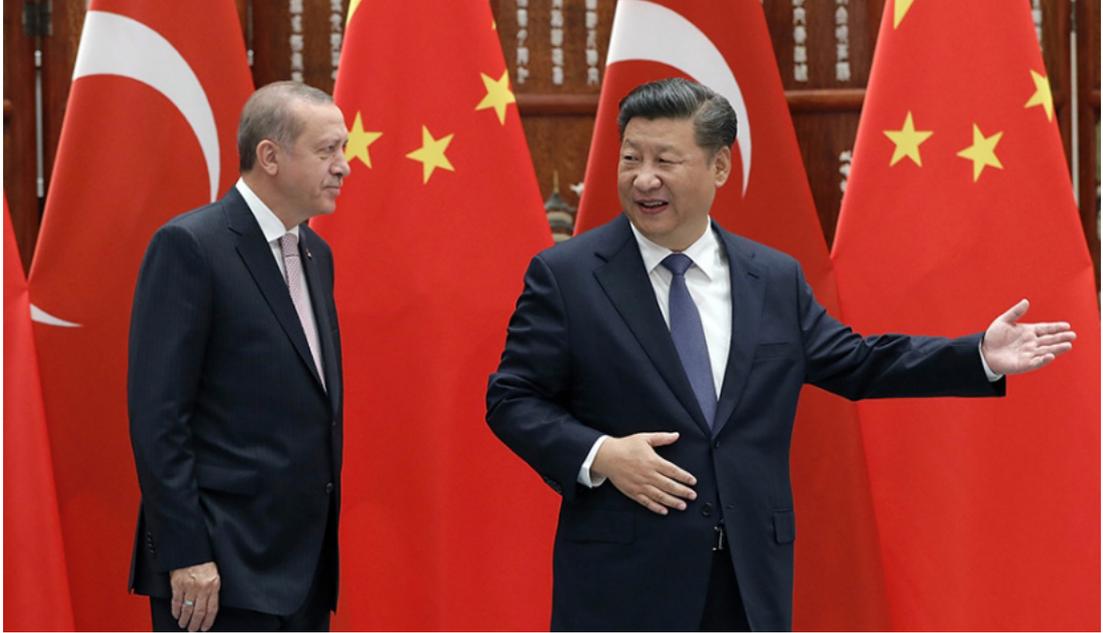
غير أن سياسة الصين المتفطرسية أتت بنتائج عكسية في المجتمع التايواني، إذ أجريت دراسات واستطلاعات رأي عديدة لرصد توجهات الشعب التايواني نحو الصين منها: دراسة جامعة " تشنغتشو الوطنية" في 9/2020م، مؤسسة الرأي العام التايوانية 10/2020م، مسح الأمن القومي التايواني. أظهرت النتائج تزايد اتجاهات الرأي العام التايواني غير المؤيدة للصين وضعف الثقة فيها وتراجع الدعم والاهتمام بالوحدة معها، وتساعد مشاعر الهوية التايوانية المستقلة ودعم خيار الاستقلال رغم المخاطر المرتبطة به؛ حيث أظهرت عينات

الدراسة النسب الآتية: 83% يعتبرون أنفسهم تايوانيين وليسوا صينيين أو تايوانيين صينيين وكانت النسبة في العام السابق 2019م 70%. نسبة 77,6% مستعدون للقتال إذا ما غزت الصين الجزيرة. 48,73% سيدعمون الاستقلال حتى لو غزت الصين الجزيرة. بالإضافة لدعم الغالبية لسياسات الرئيسة " تساي" ذات التوجهات الاستقلالية.

إن الديكتاتور بصفة عامة لديه رغبة محمومة للسيطرة وبسط النفوذ حتى على أدق التفاصيل ورغم أن سياساته القمعية العنيفة تنتج من المشاكل أكثر مما تقدم من الحلول إلا أنه لا يكف عن استخدامها لافتقاده القدرة على الإقناع وتفضيله إرهاب الآخر لحمله على تغيير قناعاته، ولاشك أن الصين بسياستها العدائية تجاه تايوان تعزز الاتجاهات السلبية ضدها وتستخسر خبار الوحدة الطوعية لدى شعب تايوان، كما أن السياسات الإرهابية للصين وانتهاكاتهما المنهجية لحقوق الإنسان في التبت وتركستان الشرقية وهونج كونج ومنغوليا الداخلية ومحاولاتها محو الهوية الوطنية والدمج القسري لتلك المناطق وعدم احترام هويتها الدينية والثقافية والحريات السياسية، لن يدعم وحدة الصين بل هي عوامل خطيرة تعزز الانقسامات داخلها وتدفع لتمزيق الصين إن عاجلا أو آجلا.

الصين وتركيا: ما يجمعهما وما يفرقهما

بقلم: نور علوان



ذلك يأتي هذا التقارب على قواعد مهزوزة بعض الشيء، لذلك فإن كلمة الصداقة في هذا السياق تأخذ حيزاً أكبر مما تتحمله التوقعات والمعطيات، لا سيما لو فتحنا ملف الأويغور.

ملاحح الاهتمام

في شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي، وصل أول قطار شحن من تركيا إلى الصين، بعد أسبوعين من السفر عبر قارتي أوروبا وآسيا وبحري مرمرة وقزوين وخمس دول (تركيا وجورجيا وأذربيجان وكازاخستان والصين)، قاطعاً مسافة إجمالية قدرها 8693 كيلومتراً، وقيمة شحنة بلغت نحو 1.59 مليون دولار.

عند وصول القطار إلى مدينة شيان الصينية، احتفل الجانبان بحماس، وقال السفير التركي لدى الصين عبد القادر أمين أونين: "هذه المناسبة السعيدة تمثل إعادة إحياء للعلاقات التاريخية بين تركيا والصين".

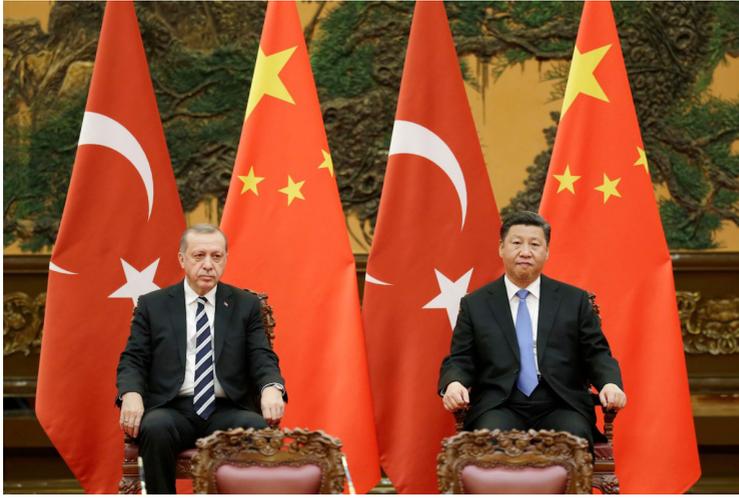
تعد الصين الشريك التجاري الثاني لتركيا في الاستيراد بعد روسيا

مشروع السكك الحديدية الجديد لم يأت من فراغ، فلطالما كانت

معايير تركيا في اختيار أصدقائها المقربين تقليدية للغاية، وأسسها مبنية على الروابط العرقية والثقافية والدينية، وتشمل في الغالب الدول التي امتدت إليها حدود الإمبراطورية العثمانية وتركت فيها شواهد مادية ومعنوية منذ ذلك التاريخ، ولا شك أيضاً أن المصالح والضرورات الاقتصادية تفرض وزنها الخاص في تلك الحسابات، من حين لآخر، أكثر من المقاييس الاعتيادية.

لكن عند الحديث عن العلاقات التركية الصينية، فإن المعادلة تختلف، فعلى الرغم من وجود قرابة عرقية بينهما، فإن هذه الصلة لم تقرب المسافات بين الجانبين كما هو متوقع، بل تسببت في تشنجهما وتعطلها، لكن في مرحلة معينة، وإلى حد ما، تخلى كلاهما عن المواقف الحادة والخطابات اللاذعة الهجومية، وجلسا إلى الطاولة لإبرام اتفاقات اقتصادية بمليارات الدولارات.

عندما بدأت العلاقات الرسمية بين تركيا والصين عام 1971، لم يبذل أي من الطرفين جهوداً عميقة لتقوية الأواصر، لكن في العقد الأخير شهدت العلاقات تحسناً ملحوظاً، فقد ازدهرت التجارة وازداد تدفق الاستثمارات الصينية إلى الاقتصاد التركي، وكثرت الزيارات المتبادلة والحوارات البناءة بين الجانبين، ومع



تركيا مركز اهتمام إستراتيجي في السياسة الصينية الخارجية تركيا مركز اهتمام إستراتيجي في السياسة الصينية الخارجية منذ القرن التاسع عشر، فقد دعا سابقاً الفيلسوف تان سيتون في عمله "تعليم الإنسانية" إلى إنشاء تحالف آسيوي من تركيا إلى الصين، وفي النصف الثاني من القرن العشرين، في نظرية "العوالم الثلاثة" لـ ماو تسي تونغ، أعطيت تركيا مكانة مهمة في إنشاء حزام أممي ضد الاتحاد السوفيتي.

ومع ذلك، ففي التسعينيات، أصبحت العلاقات بين بكين وأنقرة معقدة بسبب قضية الأويغور، فقد دعمت جميع الحكومات التركية النزعة

الانفصالية للأويغور، وفي بداية الألفينيات اتخذ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان موقفاً صارماً تجاه ممارسات السلطات الصينية ضد الأقلية المسلمة في إقليم تركستان الشرقية الذي تسيطر عليه بكين منذ عام 1949، وتطلق عليه اسم "شينجيانغ" أي "الحدود الجديدة".

ومع ذلك، استمر الأخذ والعطاء بين الطرفين، ووصلت العلاقات إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية، إذ تعد الصين الشريك التجاري الثاني لتركيا في الاستيراد بعد روسيا، وعلى مدى السنوات الثلاثة الماضية، استثمرت السلطات الصينية 3 مليارات دولار، وتخطط لمضاعفة هذا المبلغ عام 2021، وذلك بالإضافة إلى وجود أكثر من ألف شركة صينية تعمل في تركيا.

في الأعوام السابقة، اتضحت ملامح التقارب عام 2018، عندما انخفضت قيمة الليرة التركية بنسبة 40% وسط أزمة العلاقات بين أنقرة وواشنطن، وقدمت حينها بكين لتركيا قرصاً بقيمة 3.6 مليار دولار، ولا شك أيضاً أن مشاريع بكين الاستثمارية في البنية التحتية التركية، أحد أهم الأمثلة على الانفتاح بين الجانبين، حيث تمتلك الشركات الصينية 65% من محطة حاويات كومبورت (Kumport) في إسطنبول، وكذلك 51% من جسر السلطان سليم يافوز، كما تبرعت بمبلغ 1.7 مليار دولار لمحطة هونوتلو لتوليد الطاقة الحرارية في البحر الأبيض المتوسط، التي من المقرر أن تلبى 3% من احتياجات تركيا من الكهرباء، وخلال تنفيذ مشروع طريق الحرير، تلقت تركيا أيضاً 5 مليارات دولار من الصين.

وكذلك ازدادت حصة أنظمة التكنولوجيا الصينية من شركة هواوي العملاقة في السوق التركية بين الأعوام (2019-2017) من 3% إلى 30%. كما استحوذت شركة تكنولوجيا صينية أخرى مثل ZTE على 48% من شركة الاتصالات (Netal) التركية عام 2016، وهي الشركة التي تدير مشاريع ضخمة مثل أنظمة الاتصالات في مطار إسطنبول ورقمنة البيانات الصحية الوطنية.

تؤدي الصين دوراً مركزياً في عدد من المشاريع الاقتصادية ذات الوزن الثقيل في تركيا، مثل منصة التجارة الإلكترونية "تريند يول

امتدت مجالات التعاون إلى قطاع الدفاع أيضاً، فقد أنتجت شركة الدفاع التركية "روكتسان" (Roketsan) المتخصصة في صناعة الصواريخ والقذائف صاروخ يلدريم على غرار صاروخ B-611 الباليستي الصيني، وفي عام 2013، أبرمت تركيا عقداً بقيمة 4 مليارات دولار مع شركة دفاع صينية لإنشاء نظام صاروخي بالستي، إلا أن أنقرة ألغت المناقصة في وقت لاحق بسبب استياء حلفائها في الناتو، لدواعي أمنية وعسكرية، ولأن الشركة الصينية المسؤولة عن هذا المشروع مدرجة على اللائحة السوداء الأمريكية بسبب خرقها العقوبات المفروضة على إيران، يضاف إلى ما سبق مشاركة الجيش الصيني في مناورات تركيا في مدينة أفسس عام 2018.

تؤدي الصين أيضاً دوراً مركزياً في عدد من المشاريع الاقتصادية ذات الوزن الثقيل في تركيا، ومنها: امتلاك حصة من منصة التجارة الإلكترونية "تريند يول" التركية، وتأسيس محطة ثالثة للطاقة النووية لتكتمل محطة "أك كويو" التي يقيمها الروس في ولاية مرسين.

ونجد أيضاً يدًا للصين في النظام المالي التركي، فقد ازداد حضور المصارف التركية في الصين من خلال افتتاح "أك بنك" و"إيش بنك" و"غارانتي"، وذلك بخلاف اتفاقيات الائتمان، فقد وقع بنك الزراعة الحكومي التركي على اتفاقية ائتمان بقيمة 600 مليون دولار مع بنك التنمية الصيني عام 2017 لتقديم ضمانات قروض للشركات الصينية، كما وقع إكسبم بنك التركي على اتفاقية ائتمان بقيمة 350 مليون دولار مع بنك الصين الصناعي والتجاري (ICBC)، وأصدر قرصاً آخر بقيمة 140 مليون دولار إلى بنك وقف الحكومي التركي لاستخدامه في التجارة الثنائية.

وعلى الصعيد الثقافي، ظهر "عام تركيا" في الصين و"عام الصين" في تركيا، مع انتشار مراكز مخصصة لتعليم اللغة الصينية في تركيا، وفي الآونة الأخيرة، كرست الصين طاقاتها الاستثمارية في بناء سلسلة مستشفيات في المدن الكبرى بتركيا التي تبني علاجات الطب الصيني التقليدي إلى جانب الطب الحديث.

محوري في نفوذ الصين ولديها القدرة على تغيير قواعد اللعبة في سياسات هذه المناطق (الشرق الأوسط وأوراسيا وآسيا الوسطى).

مصالح اقتصادية

نلاحظ بوضوح أن المصالح الاقتصادية هي الأساس في العلاقات التركية الصينية، لا سيما بالنسبة إلى أنقرة التي تبذل جهودًا جادةً لتنويع مصادر وأدوات التمويل الخارجي، فمع هبوط الليرة مقابل العملات الدولية الرئيسية، فإن تأمين التمويل الخارجي يمثل أولوية في الأجندة التركية.

لكن لا تنظر تركيا إلى الصين فقط كمصدر للتمويل قصير

لماذا كل هذا الاهتمام؟

تختلف أسباب التقارب بحسب منظور كل دولة، لكن يمكن تلخيصها وجمعها كالتالي:

نفوذ عالمي

يمثل قرب تركيا الجغرافي من أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا أهم دوافع التقارب الصيني إليها، وتحديدًا لأهداف مبادرة الحزام والطريق الصيني، التي ستسمح لبكين إحياء مجدها الماضي وتعزيز حلمها بتأسيس شبكة اقتصادية عالمية تمنحها المزيد من التأثير والسيطرة على تلك الأجزاء من العالم عبر السكك الحديدية والطرق البرية.



الأجل من شأنه أن يساعد في إنقاذ اقتصادها، إذ تحتاج البلاد إلى تصحيح أوضاعها المالية في الوقت الحالي وهذا يتطلب تحسين البنية التحتية المادية ورفع القدرات التكنولوجية ورفع الإنتاج، وذلك ما تتوقع تركيا تحقيقه من خلال تدفق المزيد من الاستثمارات الصينية عبر مبادرة الحزام والطريق على المدى الطويل.

استبدال الغرب

يحتمل هذا المحور ثلاث وجهات نظر متناقضة، الأولى: ترى أن لدى تركيا والصين رغبة مشتركة في استبدال الغرب، على اعتبار أن التفاعل بينهما أصبح أكثر كثافة وسط تدهور علاقتهما مع

وبحسب الباحث السياسي ألتاي أتلي، فإن استثمارات الصين في البنية التحتية التركية مهمة للحزام والطريق، لأن الصين تحاول إنشاء شبكة لوجستية في شرق البحر المتوسط، كما تتابع عن كثب التطورات في الشرق الأوسط، حيث تبحث عن فرص لإعادة الإعمار في سوريا بعد الحرب.

في المقابل، تمثل الإستراتيجية الصينية أحد أهداف تركيا لعلاقة اقتصادية طويلة المدى مع الصين، لأنها تسمح لها بتعزيز نفوذها كمركز قوة عالمي وليس إقليميًا فقط، فعلى اعتبارها جسرًا سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، باتت مشاركتها في المبادرة أمرًا لا مفر منه، ومن دون تعاونها مع الصين فسيكون من الصعب الوصول إلى تلك المجالات، وبناءً على ذلك فإن تركيا كقوة صاعدة، لها دور

في منطقة تركستان الشرقية.

ومن ثم طرأ تبدل على النهج التركي تجاه قضية الأويغور، فقد اتبعت السلطات آلية المراقبة والاستجابة المتأنية بدلاً من إلقاء خطابات حادة ومفاجئة بشكل عشوائي، وهو النهج الأكثر عقلانية في الحفاظ على علاقات مستقرة مع أي دولة.

لكن ما كان مقلماً بالفعل هو توقيع الطرفين عام 2017 اتفاقية تقضي بتسليم المجرمين حتى لو اعتبرت الجريمة المرتكبة كذلك في إحدى الدول فقط، فقد صادقت الصين على هذه الاتفاقية قبل شهور معدودة، وهو المشروع الذي تسعى بكين من خلاله إلى ترحيل صينيين من أقلية الأويغور لجأوا إلى تركيا وتشبته بتورطهم في الإرهاب، لكن لم يصادق البرلمان التركي بعد على الاتفاقية الثانية التي من شأنها أن تثير قلق نحو 50 ألف شخص من جالية الإيغور في تركيا وهم الأشخاص الذين هربوا من اضطهاد الحزب الشيوعي منذ عام 1949.

وبحسب التحليلات، تأتي هذه الخطوة المقلقة نتيجة النفوذ الاقتصادي المتزايد للصين على مر السنين، فقد جعلت تركيا أكثر اعتماداً على الأموال الصينية وأقل التزاماً تجاه مسؤولياتها الإنسانية فيما يتعلق بالدفاع عن العرقية التركية والعالم الإسلامي بشكل خاص والمضطهدين بشكل عام، ومع ذلك، وحتى إن التزمت تركيا الصمت لفترة طويلة تجاه الانتهاكات الصينية بحق الأويغور، فمن الصعب أن ننظر إلى الصين على أنها "صديقة" تركيا، مع وجود هذا الملف على الطاولة، فالصمت أو التجاهل المؤقت لا يعني أن تركيا سلمت مفاتيحها كلها للصين بكل راحة وثقة.

من جهة أخرى، يرى البعض أن تركيا والصين لديهما القدرة على التغلب على هذه المشكلة من خلال الاتفاق على عدة بنود مثل الدعم التركي للأويغور ضمن حدود حقوق الإنسان العالمية وتوفير الحماية لهم، بدايةً من ممارسة الشعائر الدينية إلى التعليم وما إلى ذلك، إضافة إلى تغيير وجهة نظر الحكومة الصينية تجاه الأويغور من إرهابيين إلى مواطنين صينيين، ورؤيتهم كفرصة لتعزيز التنوع الثقافي والعرقى، إلا أن ما نراه على أرض الواقع لا يشير إلى أن العلاقات تسير على مبدأ التعاون والحوار والبناء استعاضةً عن القتال والعقاب والهدم، وإنما تسير على مبادئ أساسها البراغماتية والعقلانية وليست الدوافع الأخلاقية والإنسانية.



الدول الغربية، وتماشياً أيضاً مع مساعي الصين في لعب أدوار اقتصادية وعسكرية منافسة للولايات المتحدة، وبالنظر إلى هذه الحجة الواقعية فمن الصعب على الدولة أن توازن بين قوة عظمى وحدها دون تحالف أو تحالف مع دول أضعف نسبياً، لذلك تشكل بكين شراكات على مستويات مختلفة مع دول الشرق الأوسط، تحدياً للقوة والهبة العالمية ل واشنطن.

وفي الوقت نفسه، بينما تعمل تركيا أيضاً على زيادة قوتها الإقليمية من خلال لعب أدوار رئيسية في تلك التحالفات، فإنها لن تسمح لبكين فقط بالنجاح في توسيع مبادرة الحزام والطريق إلى أوروبا والبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، بل ستدعمها أيضاً في تحدي هيمنة واشنطن في الشرق الأوسط.

لكن وجهة النظر الثانية ترى أن التعاون بين الدولتين يُفسر بشكل أساسي من خلال المكاسب الاقتصادية، وليس المصالح السياسية أو المواقف الإيديولوجية المناهضة للغرب، فعلى الرغم من أن العلاقات المتوترة مع الغرب ساهمت فعلاً في تحقيق التقارب بين بكين وأنقرة، فإن الأخيرة ركزت على الجدوى الاقتصادية، إذ تحتاج تركيا إلى شركاء من أجل تنميتها الاقتصادية على المدى الطويل، والصين كلاعب رئيسي في الاقتصاد العالمي خيار طبيعي لذلك.

ويمكن دعم هذه النظرية بالنظر إلى الخيوط المتشابكة بين تركيا والغرب، وتحديداً مع أوروبا في المجال الاقتصادي، ففي عام 2019 كانت تركيا خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، حيث بلغت صادرات سلع الاتحاد الأوروبي إلى تركيا نحو 68.2 مليار يورو، بينما قدرت الواردات من تركيا ما يقارب 69.8 مليار يورو، وبذلك بلغ إجمالي التجارة البينية في السلع نحو 138 مليار يورو، وذلك عدا عن الملفات السياسية المشتركة، وهي المعطيات التي تشير إلى استحالة استبدال تركيا بالصين.

أما وجهة النظر الثالثة فترى أن تركيا لا تتعد عن الغرب، بل تتبع نهج الاتحاد الأوروبي في سياساته الخارجية التي تعمل على تنويع العلاقات الخارجية والاستفادة من ازدهار الصين وأدائها القوي في السوق مع تجنب الاعتماد المفرط عليها.

أين العقدة؟

هذا الزخم لا يخفي أن الاستثمارات الصينية في تركيا لها أبعاد سياسية أيضاً، إذ تسعى بكين إلى إيجاد أرضية مشتركة مع أنقرة بشأن المسائل السياسية، خاصة فيما يتعلق بالأويغور، وهي القضية الأكثر تحدياً بين الجانبين، التي يمكن أن تقلب العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية المتنامية بين البلدين وتشوه صورة كل دولة في عيون الأخرى، فقد انتقدت تركيا حملة القمع الصينية عام 2009 على الاحتجاجات في منطقة تركستان الشرقية، فقد وصف أردوغان الحملة الصينية بأنها "شبه إبادة جماعية"، ولاحقاً في عام 2019 وصفت وزارة الخارجية التركية المعسكرات الصينية القسرية بأنها تمثل عاراً على الإنسانية، ودعت المجتمع الدولي والأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، إلى "اتخاذ خطوات فعالة لإنهاء المأساة الإنسانية

الكاتب : فايز الفايز

المسلمون يُقتلون والعرب صامتون

لم تعد قضية مسلمي الأويغور مسألة مخفية، كما كان يحدث في عالم الغيب التاريخي للدول السفاحية والمتعطشة لدماء البشر من العصور المظلمة، بل خطورة القضية أن لا أحدًا من الدول العربية خرجت يوماً بالتنديد أو توجيه تحذير أو سؤال عما يجري للأقلية المسلمة في الصين.

”

واغتصاب وإعدام للنساء، حسيما نقلت هيئة الإذاعة البريطانية. اليوم يجد العرب، الذين صمتوا طويلا عن مجازر الحروب التي وقعت في أكثر من بلد عربي دون أي مبرر لغزوها، أن هناك نسخة ثانية من مسلمي الروهينغا في ميانمار، والذين تعرضوا لأبشع ما يمكن للخيال الإنساني أن يتوقعه، من حرق البيوت والبشر وطرد مئات آلاف المواطنين الأصليين من أرضهم وهدم مساجدهم وتجريف بيوتهم وحقولهم، دون أي تدخل من أي دولة في العالم، الذي يقوم ويقعد لمقتل مواطن عربي على يد مسلم، مع رفضنا التام لكل الجرائم أو المحاولات التي تستهدف المدنيين والأبرياء دون ذنب مهما كانت جنسياتهم أو أعراقهم أو معتقداتهم.

القضية ليست مخفية على أحد، بل إن الأمم المتحدة أصدرت بيانات «قلق» بعد تلقيها تقارير موثوقة واردة من الصين عن تلك الكارثة الإنسانية، ومع ذلك يدبر العالم ظهره لأولئك المستضعفين، ومن المعروف أن تلك الدول في شرق آسيا لا تعترف بالديانات الثلاث كمؤسس للعقيدة هناك، حيث يغلب عليهم الفكر الإلحادي ويسمحون بمعتقدات تسجد للحجر والبقر.

ما يلزم اليوم هو تحرك على مستوى عال من قبل الجامعة العربية ومنظمة العالم الإسلامي يؤسس لجهة مقاومة ضد هذا الجنون الرسمي الذي تتبناه السلطات هناك والوقوف مع دول ومنظمات سبقتنا في رفض تلك السياسة الاقصائية لبشر معتمدين على قول الله تعالى: «أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فسادا في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا».. فهل من مجيب.

لم تعد قضية مسلمي الأويغور مسألة مخفية، كما كان يحدث في عالم الغيب التاريخي للدول السفاحية والمتعطشة لدماء البشر من العصور المظلمة، بل خطورة القضية أن لا أحدًا من الدول العربية خرجت يوما بالتنديد أو توجيه تحذير أو سؤال عما يجري للأقلية المسلمة في الصين، حتى خرجت الصحافة الغربية ومنظمات حقوق الإنسان الرصينة والشفافة لتتدد وتكشف حجم الجرائم ضد الإنسانية التي تعتمدها أذرع رسمية للدولة في ارتكاب جرائم الإبادة ضد شعب الأويغور ذوي الحكم الذاتي، والإعدام المنهج للنساء بلا أي ذنب، وسجن أكثر من مليون مسلم في جيوب محروسة بذريعة إعادة تأهيلهم وتثقيفهم لأن منهم متشددون.

قرأت كثيرا عن المأساة في عصر يدعي أهله أنهم وصلوا درجة القداسة في حماية أرواح البشر، وهافتت الدول لصنع أو استخدام لقاح ومطاعيم لحماية البشرية من فيروس كورونا، ولكن أحدًا من الحكومات العربية أو منظمات الحقوقية فيها لم تحرك ساكنا فيما يتعلق بتلك الفئة من البشر المستهدفين بناءً على ديانتهم، وهذا مرض سياسي قاتل يقوده عباقرة في علم الحقد والبغضاء وكراهية الآخر.

وبعيدا عن العرب، فقد صدر أخيرا رأي قانوني رسمي نشر في بريطانيا، وهو رأي لمستشار الملكة اليزابيث القانوني أليسون ماكدونالد، بناءً على طلب من شبكة (جلوبال ليغل أكشن) وهي منظمة ناشطة في الدفاع عن حقوق الإنسان في القضايا العابرة للحدود، وقد وقع الرأي القانوني الذي يثبت الجرائم والانتهاكات ضد الأويغور في وثيقة من مئة صفحة تؤسس لتحرك مشترك قانوني لوقف الإبادة الممنهج، حيث قدمت الوثيقة أدلة على ضلوع رسمي في عمليات استعباد وتعذيب



يتباهون بقصص الإغتصاب..

شهادة مفزعة من داخل معسكرات الأويغور

الحرّة / ترجمات - دبي



ترويها الشرطة للمعلمة صديق خلال مهمتها التي استمرت 3 أشهر في المبنى شديد التحصين الذي كان يؤوي المحتجزات من الأويغور.

وفقا لصديق، زعمت الشرطة أنه تم تكليفها بالتحقيق في تقارير الاغتصاب داخل المعسكر من قبل رؤسائها.

تتشابه مزاعم صديق مع مزاعم المعتقلين السابقين الذين تحدثوا عن الاغتصاب والاعتداء الجنسي الممنهج داخل معسكرات الاعتقال الصينية الواسعة، بحسب الشبكة الأميركية.

تقول الحكومة الأميركية أن الصين ترتكب إبادة جماعية ضد الأويغور والأقليات المسلمة الأخرى من خلال حملة قمعية تشمل الاعتقال الجماعي والتعذيب وتحديد النسل القسري والإجهاض.

لكن الحكومة الصينية تنفي ذلك مرارا، وقالت في بيان لـ "سي إن إن" إنه "لا يوجد ما يسمى بـ"الاعتداء الجنسي الممنهج والتعدي على النساء في تركستان الشرقية".

روت معلمة كانت تعمل بمعسكرات اعتقال الأويغور المسلمين في (تركستان الشرقية)، قصصا "مروعة" عن انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل السلطات داخل تلك المعسكرات.

في حديثها لشبكة "سي إن إن"، قالت المعلمة، قلب نور صديق، إنها كانت شاهدة على أحداث "مأساوية" في معسكرات اعتقال الأويغور، مضيفة أن ما سمعته ورأته بنفسها كان مزعجا للغاية لدرجة أنه أصابها بالمرض.

قالت صديق، إنها أُجبرت على قضاء عدة أشهر في التعليم بمركزين للاحتجاز في تركستان الشرقية عام 2017.

في اليوم الأول من وظيفتها التعليمية الجديدة في مركز احتجاز تديره الحكومة الصينية في تركستان الشرقية، قالت صديق إنها شاهدت جنديين يحملان شابة من الأويغور خارج المبنى على نقالة.

وأردفت: لم تكن هناك علامات الحياة في وجهها، كان لون خديها جافا، ولم تكن تتنفس.

بعد ذلك، أخبرتها شرطة كانت تعمل في المخيم أن المرأة ماتت بسبب نزيف حاد.

كانت هذه القصة الأولى بين العديد من القصص التي كانت

مقيدون بالسلاسل

الجدد، قائلة: دخلوا وأقدامهم وأيديهم مقيدة بالسلاسل. وأضافت أنه وبينما كنت مهتمة في شرح الدرس الأول، استدرت للوراء، ورأيت دموعهم تتساقط، والمعتقلات كن يبكين بصوت عالٍ. وأشارت صديق إلى أن المحتجزين الشباب الذين وصلوا إلى المراكز يتمتعون باللياقة البدنية والنشاط وبعيون مشرقة لكنهم سرعان ما يصابون بالمرض والضعف. أظهرت الوثائق المسربة التي حصلت عليها "سي إن إن" أن إطلاق اللحية أو ارتداء الحجاب من الممكن أن يؤدي بصاحبه إلى معسكرات إعتقال الأويغور. تزعم الحكومة الصينية أن المعسكرات هي "مراكز تدريب مهني"، كجزء من استراتيجية رسمية للقضاء على التطرف الإسلامي وخلق فرص عمل.

ومع ذلك، قالت صديق إن ضابطة الشرطة وصفت كيف اعتاد زملؤها الذكور على التباهي بإغتصاب النساء. وقالت صديق من منزلها الجديد في هولندا: عندما يشربون في الليل، كان رجال الشرطة يخبرون بعضهم البعض كيف قاموا بإغتصاب وتعذيب الفتيات. نشأت صديق، وهي من أصل أوزبكي، في تركستان الشرقية وقضت 28 عاماً بتدريس طلاب المرحلة الابتدائية الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و13 عاماً. وفي سبتمبر 2016، قالت إنها استُدعيت إلى اجتماع في مكتب التعليم بمنطقة سايباغ وأخبرتها أنها ستعمل بداخل أحد معسكرات الأويغور. وبدأت صديق العمل الجديد في مارس 2017، حيث التقت بطلابها

قضى ١٨ عاماً في السجن بعد حادثة غولجا.. حكم عليه بالسجن ١٨ عاماً مرة أخرى

عبد السلام روزي، "سجين 5 فبراير"، تم إطلاق سراحه
عام 2016 ثم سجن عام 2019.



برج مراقبة حرس يرتفع على طول السياج المحيط بما يُعرف رسمياً باسم "المركز المهني" في منطقة دابانتشنغ في أورومتشي، في منطقة (تركستان الشرقية)، 4 سبتمبر، 2018.

حُكم على رجل أويغوري أمضى 18 عاماً في السجن أثر اضطرابات غولجا الدامية في منطقة (تركستان الشرقية)، بعقوبة أخرى بنفس المدة بعد الإفراج عنه، وفقاً لمسؤول.

في 5 فبراير 1997، قامت السلطات بقمع عنيف للإحتجاجات التي اندلعت بسبب تقارير عن إعدام 30 من نشطاء الإستقلال الأويغور في مدينة غولجا في محافظة إيلي القازاقية، مما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص، وفقاً لوسائل الإعلام الرسمية، على الرغم من أن المجموعات في المنفى تقدر العدد بما يصل إلى 167.

في أعقاب ما يعرف بحادثة غولجا،

مؤخراً مع ضابط شرطة في قرية آرال المجاورة وقال إنه غير قادر على تقديم معلومات عن القضية.

إلا أن رئيس مركز شرطة قرية آرال أكد في وقت لاحق أن روزي "كُحِم عليه بالسجن 18 عاماً" في قضية "مرتبطة بالسياسة". وقال إن روزي يقضي حالياً عقوبته في مدينة شيخو في مقاطعة تارباغاتاي في مدينة إيلي.

بالإضافة إلى ذلك، كشف الرئيس أن أربعة سجناء سابقين من 5 فبراير من ولايته القضائية قد كُحِم عليهم بالسجن مرة أخرى بعد أن أنهوا فترة سجنهم السابقة.

إعادة الإحتجاز بتهمة "جرائم واضحة"

علمت إذاعة آسيا الحرة لأول مرة بإعادة إحتجاز روزي في صيف عام 2017 من خلال التحدث مع الموظفين في معسكرات الإعتقال المحلية، الذين قالوا إن معظم المحتجزين كانوا سجناء سابقين ومحتجزين سابقين ومشتبه بهم. وقال الموظفون في ذلك الوقت إن روزي كان ضمن مجموعة من "المجرمين الخطيرين نسبياً" الذين تم إعتقالهم في أبريل من ذلك العام.

وحكم على روزي للمرة الأولى بالسجن 18 عاماً في 1998 بعد فترة من الإعتقال بعد حادث غولجا. وقد قضى فترة عقوبته في السجن رقم 1 في أورومتشي، عاصمة إقليم تركستان الشرقية، وأفيد أنه أُطلق سراحه في عام 2016، لكنه أعيد إعتقاله بعد عام تقريباً.

في الوقت الذي علمت فيه وكالة آسيا الحرة بإعادة إحتجاز روزي، قال مسؤول في المعسكر إن حوالي 10 سجناء سابقين من سجناء 5 فبراير كانوا محتجزين في الموقع بسبب "تهم" سابقة، بما في ذلك المشاركة في مجموعة أخوية من الرجال الأويغور المعروفة باسم "مشرب" والمشاركة في المظاهرات أو مساعدة المشاركين فيها. كما أُجبروا على التوقيع على وثائق بالإعتراف بـ "الندم" على أفعالهم.

فيما بعد بالسجن لمدد طويلة بتهم ملفقة من جانب السلطات الصينية لتورطهم في أحداث ذلك اليوم. وتشير جماعات حقوق الإنسان وجماعات الأويغور في المنفى إلى الحدث على أنه مذبة غولجا، مستشهدة بتقارير تفيد بأن نحو 200 من الأويغور أُعدِموا خلال حملة قمع لاحقة.

تم القبض على العديد من سجناء 5 فبراير الذين تم الإفراج عنهم منذ ذلك الحين في سياسة السجن الجماعي خارج نطاق القانون التي شهدت إحتجاز السلطات لما يصل إلى 1.8 مليون أويغور وأقليات مسلمة أخرى في شبكة واسعة من معسكرات الإعتقال في المنطقة منذ أوائل عام 2017. بعد قضاء سنوات طويلة في السجن، كُحِم عليهم بالسجن مرة أخرى ولا يزالون خلف القضبان اليوم.

ولقد علمت إذاعة آسيا الحرة مؤخراً أن عبد السلام روزي، من قرية قوتانتام في سوق حدياريزوي، في مقاطعة غولجا، قد تعرض للسجن مرة أخرى. وبعد قضاء 18 عاماً في السجن، تم إعتقاله في مركز "إعادة التعليم" التابع لمدرسة الحزب، ثم كُحِم عليه بالسجن 18 عاماً في عام 2019.

بعد وقت قصير من بدء حملة الإعتقال الجماعي في منطقة تركستان الشرقية في أوائل عام 2017، تم وضع السجناء السابقين على رأس قائمة الأشخاص "المشبهين" - المرشحين لما أسمته السلطات "إعادة التعليم" كتعبير أطف. وقد تم إحتجاز عدد من سجناء 5 فبراير السابقين، بمن فيهم روزي، في الايام الأولى من الحملة.

قال مسؤولون صينيون إن المعسكرات هي مراكز "للتدريب المهني"، لكن تقارير إذاعة آسيا الحرة وغيرها من وسائل الإعلام تظهر أنه يتم إعتقال محتجزين سابقين في الغالب ضد إرادتهم في ظروف صعبة وغير صحية، حيث يُجبرون على تحمل المعاملة للإنسانية والتلقين السياسي.

وأثناء طلب معلومات عن وضع روزي، تحدثت إذاعة آسيا الحرة



في الحملة الحالية، يعتبر الأويغور الذين ولدوا في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات "أجيالاً خطيرة" بشكل خاص، وبالتالي يشكلون نسبة كبيرة من المحتجزين في المعسكرات والسجون. وقد ولد المشاركون في أحداث 5 فبراير عام 1997 إلى حد كبير في السبعينات. وفي الأيام والشهور التي تلت الحادث، اعتقلت السلطات في غولجا ليس فقط المشاركين المباشرين في الأحداث ولكن أيضاً الشهود وشركائهم وأصدقائهم.

تشير الأدلة إلى أن سلطات تركستان الشرقية بدأت بنقل المحتجزين من المعسكرات إلى السجون في أواخر 2019، بعد اتهام المحتجزين بجرائم خطيرة وأحكام طويلة في محاكمات سرية بدون أثر ورقي. وكان من بين المحكوم عليهم سجناء 5 فبراير السابقون مثل روزي.

وكان روزي يبلغ من العمر 22 عاماً عندما حُكم عليه بالسجن 18 عاماً في عام 1998. وكان عمره 43 عاماً في عام 2019 عندما حُكم عليه بعقوبة ثانية بالسجن 18 عاماً. وقد أمضى سنة واحدة فقط في منزله، ومن غير المعروف ما إذا كان قد تمكن من الزواج أو الإنجاب.

التقرير من قبل شهرت هوشور لإذاعة آسيا الحرة التابعة لخدمة الأويغور، الترجمة خدمة الأويغور. كتبه في اللغة الإنجليزية جوشوا بيز.

ترجمة/ رضوى عادل

وأكد مسؤول ثان في المعسكر في ذلك الوقت أن روزي حُكم عليه بالسجن 18 عاماً في عام 1998 بتهمة "تقسيم البلاد وتوزيع دعاية مناهضة للحكومة" قبل إطلاق سراحه في أغسطس 2016. قال المسؤول إن روزي أعيد إحتجازه لأن "جرائمه" كانت "واضحة المعالم"، وأنه "أعلن أنه يفهم خطأه بشكل أعمق"، مشيراً إلى رسالة الأسف التي وقعها.

وخلال المكالمات، يمكن سماع رجل يُعتقد أنه روزي مع سجناء سابقين آخرين من سجناء 5 فبراير وهم يتلون "دروساً" يعلمونهم إياها العاملون في المعسكر، بما فيها قسم الولاء للصين، كجزء من أنشطتهم اليومية.

إعادة معاينة السجناء السابقين

ووفقاً لتقارير سابقة، بدأت موجة من إعادة معاينة السجناء السابقين في مايو 2014 كجزء من حملة "مكافحة التطرف". وبدأت السلطات في تقييم ما إذا كان السجناء السابقون قد "تغيروا" أو "لم يتغيروا" عن طريقهم "الإجرامية" السابقة، وألقت القبض على أشخاص اشتبهت في أنهم لم يتم إصلاحهم إصلاحاً شاملاً في السجن.

ومع ذلك، أعيد الحكم على أعداد كبيرة من السجناء السابقين في محاكمات علنية في مقاطعة ماكيت بمحافظة كاشغر ومقاطعة فيزوات، على ما يبدو مع القليل من الاهتمام لمن وُصف بأنه "تغير" و "لم يتغير".



تظهر الأرقام الحكومية الصينية إنخفاضاً حاداً في معدل المواليد في تركستان الشرقية وسط مزاعم متزايدة بارتكاب "الإبادة الجماعية" للأويغور



الصورة: لا بريز عبر فليكر.

ستون - تغييراً ملحوظاً في معدل النمو السكاني السابق في شينجيانغ ، والذي ظل ثابتاً من عام 2010 إلى عام 2017 ، ويتراوح بين 10 و 11 في المائة.

يعكس المعدل النمو السكاني لكل من مسلمي الهان والأويغور في المنطقة ، مما يشير إلى أن الانخفاض في عدد سكان الأويغور قد يكون أكثر حدة مما تصوره أرقام المسؤولين ، على تويتر.

وبالمقارنة ، انخفض المعدل الوطني للصين من 5.32 إلى 3.34 في المائة من 2017 إلى 2019.

تركستان الشرقية، التي وصفها السلطات الصينية بأنها "منطقة حكم ذاتي" في شمال غرب البلاد ، يبلغ عدد سكانها حوالي 25 مليون شخص ، نصفهم تقريباً من مسلمي الأويغور. في يناير ، بدعم من الدولة لجوبال تايمز انتقد التحليل الذي أجراه الباحث الألماني في الصين ، أدريان زينز ، الذي أفاد بانخفاض عدد الولادات الطبيعية وعمليات التعقيم القسري المزعومة. وقالت الصحيفة إن البيانات جاءت من "مصادر غير معروفة" وأدت إلى "نقاط خاطئة ومنطق سخيف" لأنها أشارت إلى ارتفاع إجمالي في عدد السكان في تركستان الشرقية. ومع ذلك ، تم نشر مجموعة البيانات التي كشف عنها ستون من قبل السلطات

تظهر الإحصاءات السكانية التي نشرتها الحكومة الصينية إنخفاضاً حاداً في معدلات المواليد في شينجيانغ وسط تقارير عن الاعتقالات الجماعية والسيطرة على السكان للأقليات العرقية في المنطقة. وتقلص معدل النمو في المنطقة بنحو الثلثين في غضون عامين ، بحسب الأرقام التي استمرت حتى عام 2019.

بين عامي 2017 و 2019 ، انخفض معدل المواليد في تركستان الشرقية إلى النصف تقريباً ، حيث انخفض من 15.88 في المائة في عام 2017 إلى 8.14 في المائة في عام 2019 ، وفقاً لتقرير سنوي أعده المكتب الوطني للإحصاء في الصين.

وفي الوقت نفسه ، انخفض متوسط المعدل الوطني للصين بنحو 2 في المائة فقط في نفس الفترة.

تظهر نفس الأرقام المفصلة في الكتاب الإحصائي السنوي الصيني أن معدل النمو السكاني في المنطقة تقلص بمقدار الثلثين من عام 2017 إلى عام 2019 ، حيث انخفض من 11.40 في المائة إلى 6.13 في المائة في العام الأول ، وإلى 3.69 في المائة في العام الثاني.

يمثل الانخفاض - الذي لاحظته وتصوره مستخدم تويتر جون

الصينية نفسها.

وصفت كل من الحكومة الأمريكية والبرلمان الكندي معاملة الصين لسكانها من الأويغور بأنها "إبادة جماعية".

نفت بكين أي إساءة معاملة لسكانها من الأويغور. في الأسبوع الماضي ، رحب وزير الخارجية الصيني وانغ يي بمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لزيارة تركستان الشرقية عقب دعوات من وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب لإجراء تحقيق مستقل في التقارير المتعلقة بالإنتهاكات الواسعة النطاق.

"القضايا المتعلقة بتركستان الشرقية تتعلق في جوهرها بمكافحة الإرهاب العنيف والنفصالية." وقال وانغ في خطاب أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. "لم يكن هناك ما يسمى بالإبادة الجماعية أو العمل الجبري أو الإضطهاد الديني في تركستان الشرقية."

أفاد الصحفيون الأجانب الذين حاولوا التحقيق في المعسكرات بمراقبة شديدة ومضايقات من قبل السلطات في المنطقة.

ادعاءات الإبادة الجماعية

يأتي الانخفاض المفاجئ في معدل المواليد وسط ضغوط دولية متزايدة على بكين بسبب تقارير عن الإعتقالات الجماعية والسيطرة القسرية على السكان من الأويغور في تركستان الشرقية.

ظهرت تقارير عن زيادة المراقبة والاحتجاز التعسفي الجماعي لمسلمي الأويغور والأقليات العرقية الأخرى في "معسكرات إعادة التثقيف السياسي" من قبل السلطات الصينية في عام 2017. وتقدر مراكز الفكر والجماعات الحقوقية أن ما لا يقل عن مليون من الأويغور قد احتجزتهم بكين.

في يونيو الماضي ، ظهرت تقارير توضح بالتفصيل عمليات الإجهاض القسري والتعقيم واللولب التي أجرتها السلطات الصينية على نساء الأويغور.



معسكر تركستان الشرقية. الصورة: المركز الدولي للسياسات الإلكترونية التابع لمعهد السياسة الإستراتيجية الأسترالي.

«عمل أيديولوجي».. كيف نقنع بكين الأويغور في الخارج بالعودة لاحتجازهم؟

الحررة / ترجمات - واشنطن



اعتقلت السلطات الصينية شابا من أقلية الأويغور المسلمة بعد أيام من عودته من مصر، حسب ما نقله موقع "راديو آسيا الحرة".

وذكر الموقع، الأربعاء، أن باكيهاجي هيليل، المتحدر من منطقة أتوش جنوب غرب إقليم تركستان الشرقية، وجهت له تهمة الدراسة في الخارج.

عبد الرشيد نياز، باحث مستقل مقيم في تركيا، كان يعيش في مصر، قال لموقع راديو آسيا الحرة، إن هيليل كان من بين خمسة آلاف طالب من

عرقية بحقهم.

وفي مواجهة الانتقادات الدولية المستمرة، قال وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عبر الفيديو "لم يكن هناك ما يسمى بالإبادة الجماعية أو العمل الجبري أو الإضطهاد الديني في تركستان الشرقية. هذه الاتهامات الملتهبة ملفقة بدافع الجهل والتحيز".

وكانت تقارير قد حذرت من السياسات التي تتبعها بكين لاسترجاع الأويغور لحدودها أو عدم تجديد جوازات سفرهم خوفا من الاضطهاد الذي ينتظرهم.

وتدعي الصين بأنها تضم الأويغور في معسكرات للتدريب بحجة الحد من التطرف، إلا أن ناشطين أكدوا بأنها معسكرات اعتقال لغسل أدمغة الأفراد من الأقليات العرقية والدينية.

عرقية الأويغور في مصر طلبت منهم بكين العودة إلى بلادهم، وكان يدرس في جامعة الأزهر بالقاهرة.

وأكد ضابط في أتوشي لإذاعة آسيا الحرة ما قاله نياز، وأشار إلى أن السلطات الصينية قامت "بعمل أيديولوجي" على أسرة هيليل لإقناعها بضرورة إعادة ابنها من مصر.

وأضاف "قلنا لهم أنه سيكون من الرائع أن يتمكنوا من إعادته، وأن لدينا أشياء نتحدث عنها معه، وأحضره إلينا في غضون أربعة أيام للاستجواب الأولي".

وأوضح الضابط إن هيليل احتجز "بعد سبعة أو ثمانية أيام من عودته من مصر" وحُكم عليه بالسجن، دون تقديم مزيد من التفاصيل.

وتواجه الصين اتهامات متزايدة بإساءة معاملة أقلية الأويغور المسلمة في أراضيها وصلت إلى حد اتهامها بارتكاب إبادة

البرلمان الهولندي: معاملة الصين للأويغور «إبادة جماعية»



الصين بحق الأويغور "إبادة جماعية". كما أعلنت بلجيكا، الجمعة، تسلم البرلمان مشروع قرار يدعو الحكومة إلى اعتبار سياسات الصين وممارساتها تجاه الأويغور "إبادة جماعية".

وتسيطر الصين على إقليم تركستان الشرقية منذ عام 1949، وهو موطن أقلية الأويغور التركية المسلمة، وتطلق عليه بكين اسم "شينجيانغ"، أي "الحدود الجديدة".

وتشير إحصاءات رسمية إلى وجود 30 مليون مسلم في البلاد، 23 مليونا منهم من الأويغور، فيما تؤكد تقارير غير رسمية أن أعداد المسلمين تناهز 100 مليون.

وفي مارس/ آذار 2020، أصدرت الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي لحقوق الإنسان لعام 2019، ذكرت فيه أن الصين تحتجز المسلمين بمراكز اعتقال لمحو هويتهم الدينية والعرقية، وتجبرهم على العمل بالسخرة.

غير أن الصين عادة ما تقول إن المراكز التي يصفها المجتمع الدولي بـ"معسكرات اعتقال"، إنما هي "مراكز تدريب مهني" وترمي إلى "تطهير عقول المحتجزين فيها من الأفكار المتطرفة".

لم يصل بيان البرلمان إلى حد القول بأن الحكومة الصينية مسؤولة بشكل مباشر عما يتعرض له الأويغور

أقر البرلمان الهولندي، الخميس، اقتراحا غير ملزم يفيد بأن معاملة الصين لأقلية الأويغور المسلمة "إبادة جماعية".

وذكر بيان صادر عن البرلمان أن أقلية الأويغور تتعرض "لإبادة جماعية في الصين"، دون الوصول إلى حد القول بشكل مباشر إن حكومة بكين مسؤولة عن ذلك، حسبما نقل موقع "NOS" الهولندي.

وجاء في البيان أن "الإجراءات التي تتخذها الحكومة الصينية والتي تهدف إلى منع المواليد وإقامة معسكرات عقابية تدرج تحت قرار الأمم المتحدة رقم 260، المعروف عموما باسم اتفاقية الإبادة الجماعية".

وتعد هولندا أول دولة أوروبية تتخذ مثل هذا الموقف تجاه ممارسات الصين بحق أقلية الأويغور المسلمة.

وتواجه الصين خلال الأيام الأخيرة ضغطا دوليا واسعا على خلفية ممارساتها ضد الأويغور.

والإثنين، اعتمد البرلمان الفيدرالي الكندي، قانونا يعتبر ممارسات

كندا.. قانون يعتبر ممارسات الصين بحق الأويغور «إبادة جماعية»

إسطنبول / الأناضول



حصل على موافقة كافة
النواب

23.02.2021

اعتمد البرلمان الفيدرالي الكندي، مساء الاثنين، قانوناً يعتبر ممارسات الصين بحق أترك الأويغور "إبادة جماعية".

وجاء اعتماد البرلمان للقانون بالإجماع، بعد مناقشته من قبل النواب، وشارك في التصويت 266 نائباً.

وفي 19 فبراير/ شباط الحالي، ناقش النواب مقترحاً حمل عنوان

إ"الأقليات الدينية في الصين" الذي قدمه النائب مايكل تشونغ، عن حزب المحافظين المعارض.

وفي كلمة له خلال الجلسة، أشار إلى وجود العديد من الدلائل التي تؤكد ارتكاب جرائم إبادة في إقليم تركستان الشرقية.

وشدد على ضرورة قيام كندا بمسؤولياتها في الدفاع عن حقوق الإنسان، وأن تكون في مقدمة الدول العالمية في هذا الشأن.

من جانبه أعرب وزير الخارجية الكندي مارك غارنو، في بيان عقب التصويت، عن قلقه إزاء التقارير التي تتحدث عن انتهاك حقوق الإنسان في إقليم تركستان الشرقية.

كما أعرب غارنو عن امتنانه من نتيجة التصويت، مبيناً أن الحكومة الكندية تأخذ على محمل الجد الادعاءات التي تتحدث عن الإبادة الجماعية في الإقليم.

وتابع قائلاً: "أعربنا عن إدانتنا لانتهاك الحكومة الصينية حقوق الأقليات في تركستان الشرقية، ونؤكد بأن الحكومة الكندية ستواصل الدفاع عن حقوق الأقليات، وتدعو لتشكيل لجنة دولية

مستقلة لتقصي الحقائق في تركستان الشرقية". وتسيطر الصين على إقليم تركستان الشرقية منذ عام 1949، وهو موطن أقلية الأويغور التركية المسلمة، وتطلق عليه اسم "شينجيانغ"، أي "الحدود الجديدة".

وتشير إحصاءات رسمية إلى وجود 30 مليون مسلم في البلاد، 23 مليوناً منهم من الأويغور فيما تؤكد تقارير غير رسمية أن أعداد المسلمين تناهز 100 مليون.

والعام الماضي، اتهمت الخارجية الأمريكية الصين، في تقريرها السنوي لحقوق الإنسان للعام 2019، الصين باحتجاز المسلمين بمراكز اعتقال لمحو هويتهم الدينية والعرقية، وتجبرهم على العمل بالسخرة.

غير أن الصين عادة ما تقول إن المراكز التي يصفها المجتمع الدولي بـ"معسكرات اعتقال"، إنما هي "مراكز تدريب مهني" وترمي إلى "تطهير عقول المحتجزين فيها من الأفكار المتطرفة.

بريطانيا تتحدى الصين وتطالب بمنح الأمم المتحدة حق التأكد من أوضاع الأويغور

نص: مونت كارلو الدولية / رويترز



نساء من أقلين الأويغور في مدينة أورومتشي
الصينية © أ ف ب

لحقوق الإنسان أو أي خبير مستقل آخر لتقصي الحقائق حق الوصول بشكل عاجل وبلا قيود إلى تركستان الشرقية". وتعرضت الصين لإدانة على نطاق واسع لإقامتها مجمعات في شينجيانغ تصفها بـ"مراكز تدريب مهني" للقضاء على التطرف ومنح الناس مهارات جديدة. ويصف منتقدو الصين تلك المراكز بأنها معسكرات اعتقال.

وقالت الأمم المتحدة إن ما لا يقل عن مليون من الأويغور ومسلمين آخرين معتقلون في تركستان الشرقية. وسيثير راب أيضا المعاملة "المخزية" للمعارض الروسي أليكسي نافالني والأزمة في ميانمار والوضع في روسيا البيضاء. وسيحدد الخطوات التي اتخذتها بريطانيا للتصدي لهذه المسائل، مثل فرض عقوبات وتشجيع الآخرين على أن يحذوا حذوها.

قال مكتب وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب إن بريطانيا ستدعو الإثنين 02/22 إلى منح الأمم المتحدة حق الوصول "بشكل عاجل وبلا قيود" إلى إقليم تركستان الشرقية للتحقيق في تقارير عن وقوع انتهاكات في الإقليم.

وأضاف أنه بمناسبة عودة بريطانيا إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كعضو له حق التصويت سيدين راب أيضا السجل الحقوقي للصين وروسيا العضوين في المجلس وسيبدي مخاوف بشأن ميانمار وروسيا البيضاء. وقال المكتب إنه فيما يتعلق بالصين سيشير راب إلى تقارير تحدثت عن وقوع انتهاكات في تركستان الشرقية منها التعذيب والعمل بالسخرة والتعقيم القسري للنساء.

وسيقول راب "يجب منح المفوض السامي للأمم المتحدة

أنقرة تتفي ترحيل مجموعة من أتراك الأويغور إلى الصين

محمد السواح / أنقرة / الأناضول



اسم "شينجيانغ"، أي "الحدود الجديدة". وتشير إحصاءات رسمية إلى وجود 30 مليون مسلم في البلاد، 23 مليونا منهم من الأويغور، فيما تؤكد تقارير غير رسمية أن أعداد المسلمين تناهز الـ 100 مليون. وفي مارس/ آذار 2020، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية، تقريرها السنوي لحقوق الإنسان لعام 2019، ذكرت فيه أن الصين تحتجز المسلمين بمراكز اعتقال لمحو هويتهم الدينية والعرقية، وتجبرهم على العمل بالسخرة. غير أن الصين عادة ما تقول إن المراكز التي يصفها المجتمع الدولي بـ"معسكرات اعتقال"، إنما هي "مراكز تدريب مهني" وترمي إلى "تطهير عقول المحتجزين فيها من الأفكار المتطرفة". الأخبار المنشورة على الصفحة الرسمية لوكالة الأناضول، هي اختصار لجزء من الأخبار التي تُعرض للمشاركين عبر نظام تدفق الأخبار (HAS). من أجل الاشتراك لدى الوكالة يُرجى الاتصال بالرابط التالي.

نفت المديرية العامة لإدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية التركية، الإثنين، إعادة مجموعة من أقلية أتراك الأويغور إلى الصين، بسبب دخولهم تركيا بجوازات سفر مزورة. وذكرت إدارة الهجرة في بيان أن عددا من وسائل الإعلام المحلية ومنصات التواصل الإجتماعي تناولت مزاعم عن ترحيل أنقرة مجموعة من الأويغور إلى الصين. وأضاف البيان أن "مزاعم ترحيل أتراك الأويغور إلى الصين لدخولهم (تركيا) بجوازات سفر مزورة عارية عن الصحة". وأشار إلى أن المجموعة التي تحدثت عنها منصات التواصل الاجتماعي تضم 11 شخصا، ووصلوا مطار أتاتورك بمدينة إسطنبول في 29 ديسمبر/ كانون الأول 2018. وشدد أنه بعد إجراء التحريات اللازمة بحقهم تبين أنهم من أقلية أتراك الأويغور، وسمح لهم بدخول تركيا، بتعليمات صادرة عن الوزارة. وتسيطر الصين على إقليم تركستان الشرقية منذ عام 1949، وهو موطن أقلية الأويغور التركية المسلمة، وتطلق عليه الصين

تعزية ومواساة لوفاة الشيخ عبدالرؤوف عبدالأحد (رحمه الله)

محمد السواح / أنقرة / الأناضول



الحمد لله القائل (يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ * ارجعي إلى ربِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً * فَادْخُلِي فِي عِبَادِي * وَاَدْخُلِي جَنَّتِي)

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد تلقت اتحاد علماء تركستان الشرقية ببالح الحزن والأسى نبأ وفاة الشيخ عبدالرؤوف عبدالأحد (رحمه الله تعالى) في سجون الصين. كان عالما وداعية من دعاة وعلماء تركستان الشرقية.

كان يعيش في الإقامة الجبرية، وقد منعه الصين من السفر إلى خارج ولاية خوتان منذ عام 1993. سجن الشيخ في عام 2015 ثم أطلق سراحه بعد ستة أشهر. وأعتقل مرة أخرى في عام 2017 وحكم عليه بالسجن 10 سنوات، وتوفي الشيخ

في إحدى سجون الصين عن عمر ناهز 63 عامًا وسلم جثمانه لأسرته، لكنه حُرِمَ من أداء صلاة الجنازة.

وإننا إذ نعزي الأمة الإسلامية والشعب التركستاني وتلاميذ الشيخ وأهله وذويه بوفاته، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبله من الشهداء وأن يتغمده بواسع رحمته ويرزقه الفردوس الأعلى من الجنة ويلهم أهله وذويه وتلاميذه والشعب التركستاني الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون...

اتحاد علماء تركستان الشرقية

12.02.2020

إسطنبول -تركيا





المصادر

<https://bitterwinter.org>

<https://www.akhbaralaan.net>

<https://www.alquds.co.uk>

<https://alsaa.net/article-154536>

<https://www.alhurra.com/arabic>

<https://www.rfa.org/english/news>

<https://mnaImmsdr.com>

<https://www.yenisafak.com>

صوت تركستان

ماذا يحدث في تركستان الشرقية؟
وكيف نميز الأخبار الصحيحة من المزيفة؟
تهدف مجلتنا إلى فضح جرائم الصين ضد الإنسانية ودعايتها الكاذبة حول
ما ترتكبها من ظلم وإبادة شعب تركستان الشرقية، مستمدة من المصادر
الموثوقة وشهادات الناجين من بطش الصين.

رئيس التحرير بلال عزيزي

هيئة التحرير عبد الوارث عبد الخالق
مريم عبد الملك
رضوى عادل

الإخراج الفني
والكاريكاتور رضوى عادل

الإشراف جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام

Kartalpe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dükkan 2
Sefaköy K.çekmece İSTANBUL

info@turkistanmedia.com
istiqlalhaber.com
+90 212 540 31 15

turkistantimes.com/ar
turkistanpress.com
+90 553 895 19 33
+90 541 797 77 00